(نظام الرقابة الداخلي)

(معتمدة بقرار مجلس الأمناء رقم ٤/ ٥/ ٢٠٢٢ وتاريخ ٣/ ٩/ ١٤٤٣هـ)

تمهيد:

تعد آليات سياسة الرقابة والإشراف أحد المتطلبسات الأساسية لضوابط الرقابة الداخلية بالمؤسسة؛ حيث إنها تعمل على تحديد المسؤوليات والصلاحيات الإدارية؛ الأمر الذي من شأنه تعزيز ضبط مسارات تدفق المعاملات والإجراءات، ومنع مخاطر الفساد والاحتيال، بالإضافة إلى تطوير العمليات الإدارية.

النطاق:

يحدد هذا النظام المسؤوليات العامة لكافة العاملين بالمؤسسة، ومن تربطهم أي علاقة بها سواء كانت تعاقدية أو تطوعية، ويستثنى من ذلك من تصدر بحقهم سياسات خاصة وفقًا للوائح والأنظمة.

أولاً: الرقابة:

١- **التقارير الإدارية:** يتم الاعتماد عليها كليًا في تقييم الأداء للمؤسسة؛ حيث توجه هذه التقارير بالدرجة الأولى إلى مجلس الأمناء كونه الجهة المسؤولة عن اتخاذ القرارات اللازمة والتوجيه بما يلزم من إجراءات تصحيحية، وينبغي ان تعد هذه التقارير بصفة دورية ومنظمة وواضحة ومن بين ذلك:

- **<u>التقارير الدورية:</u>** وتكون من العاملين لمديرهم بصفة يومية أو أسبوعية أو شهرية أو بعد انتهاء مرحلة معينة من مشروع أو بعد انتهاء المشروع بالكامل.
- **<u>تقارير سير الأعمال الدورية:</u>** وتكون هذه التقارير من المديرين إلى الإدارة العليا وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **<u>تقارير الفحص:</u>** وهي تساعد الإدارة العليا من خلال تحليل ظروف المشاريع السابقة أو اللاحقة، وتتضمن أنشطة الإدارات والإنجازات المتعددة.
- **<u>تقارير قياس كفاءة العاملين:</u>** وتكون بصفة دورية تُعد من قبل الرؤساء المباشرين لمرؤوسيهم وتشمل: قياس القدرات، ومدى تعاونهم مع فرق العمل، وغيرها من المعايير المناسبة للمؤسسة.
- **<u>المهام والرسائل المتبادلة:</u>** وتكون بين الإدارات والأقسام حيث تُستخدم لحفظ الملفات والمعلومات والبيانات لسهولة الرجوع إليها للمتابعة والتقييم.

٢- **التقارير الخاصة:**

- تقارير الملاحظة الشخصية.
- تقارير الإحصاءات والرسوم البيانية.
- مراجعة الموازنة التقديرية.
- متابعة ملف الشكاوى والتنظيمات.
- السجلات والمراقبة الداخلية.،
- مراقبة السير وفق معايير نظام الجودة.
- تقييم ومراجعة المشاريع.

ثانيًا: المبادئ

- مبدأ التكاملية: تكامل الرقابة وأساليبها واللوائح التنظيمية والخطط الاستراتيجية والتنفيذية في المؤسسة.
- مبدأ الوضوح والبساطة: سهولة النظام وبساطته ليكون سهل الفهم على المنفذين، وبالتالي التطبيق الناجح للحصول على النتائج المرجوة.
- مبدأ سرعة كشف الانحراف والإبلاغ عن الأخطاء: تكشف فعالية نظام الرقابة في المؤسسة الانحرافات، وسرعة الإبلاغ عنها سيساهم في تحديد أسبابها، وبالتالي التدخل السريع لتصحيح مسارها.
- مبدأ الدقة: إن عدم الدقة في المعلومات ومصادرها سيعرّض المؤسسة إلى مشاكل هي في غنى عنها، لذا فإن مبدأ الدقة في ذلك يعتبر من الأهمية بمكان بالنسبة للإدارة العليا كونها تساعد في صنع القرارات، واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

ثالثاً: المسؤوليات:

تطبيق هذه السياسات ضمن أنشطة المؤسسة، وعلى جميع العاملين والمنتسبين الذين يعملون تحت إدارة وإشراف المؤسسة الاطلاع على الأنظمة المتعلقة بعملهم، وعلى هذا النظام والإلمام به، والالتزام بما ورد فيه من أحكام عند اداء واجباتهم، ومسؤولياتهم الوظيفية، وعلى الإدارة التنفيذية تزويد جميع إدارات المؤسسة بنسخة منه.